الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المصرفي الجزائري

MODERN METHODS OF RISK MANAGEMENT IN THE ALGERIAN BANKING SYSTEM

بوهريره عبـاس
Bouhoreira.abbas@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم نظم إدارة المخاطر في النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال تحليل الفترة 2010-2017، وقد تبين سعي بنك الجزائر لمحاكاة النظم العالمية لإدارة المخاطر على غرار مقررات لجنة بال الاستشارية واختبارات الاجهاد المالي، جنبا إلى نظام التنقيط المصرفي الجزائري "SNB".

وقد خلصت الدراسة إلى أن بنك الجزائر يعمل جاهدا لمحاولة تبني تلك المعايير الدولية لإدارة المخاطر من خلال محاولة محاكاتها بما يتوافق مع مقومات النظام المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ملاءة مالية، تنقيط مصرفي، اختبارات اجهاد مالي، لجنة بال.

Abstract:

The study aimed to provide the most important risk management systems in the Algerian banking system through analysis of the period 2010-2017. The Bank of Algeria's attempt to simulate global risk management systems along the lines of the decisions of the Basel Committee for Financial Stress Testing and the SNB "Rating System Algerian.

The study concluded that the Bank of Algeria is working hard to try to adopt these international risk management standards by trying to simulate them in line with the elements of the Algerian banking system.

Key words*:* solvability, rating banking, stress testing, Basel Committee.

تمهيد:

أ. تعدّ إدارة المخاطر المصرفية أهم الدّعائم لتفعيلِ وترشيد مبادئ الإدارة السّليمة في المصارف والأسواق المالية كهدف نهائي لتطبيق مبادئ الحوكمة وإرساء الصّلابة المالية تماماً كما تدعو إليه الهيآت الدّولية ذات الصّلة كلجنة بال الاستشارية "Bâle" وصندوق النقد الدولي، وتظهر أهمية إدارة المخاطر بما يترتّب من خسائر كبيرة عند الخطأ في تقدير الوضعية والسّلوك المالي للمستثمرين وللمصارف على حدّ سواء، فمادامت هذه الأخيرة تعمل في ظروفٍ اقتصادية تكتنفها مخاطر متنوعة وكثيرة تهدد وجودها وفي ظلّ محدودية استخدام الطّرق الحديثة لإدارة المخاطر، من المرجّح أن تزيد احتمالات تعرّضها للأزمات المالية لذا فإنه يتوجَّب عليها إعطاء أهمية بالغة لأساليب الرّقابة وإدارة المخاطر وذلك من خلال إطّلاعها على كل مستجداته.

ب. الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، وعلى مستوى النظام المصرفي الجزائري عمد بنك الجزائر بغية تحسين إطار إدارة المخاطر إلى إعادة صياغة أدوات الإشراف المصرفي المتضمن في أحكام الأمرية 10-04 المتعلّقة بالنّقد والقرض، هذه الأدوات تتمحور حول تكييف الجهاز التّنظيمي مع التطور النّوعي للمعايير الدّولية، لذا تأتي إشكالية هذه الورقة للبحث في "أساليب ونظم إدارة المخاطر الحديثة المطبّقة في النّظام المصرفي الجزائري".

ج. فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضية تقضي بأن النظام المصرفي الجزائر يعتمد على "مقررات لجنة بال III" كنظام حديث لإدارة المخاطر.

د. أهمية الدراسة والمنهج المعتمد:

تنبع أهمّية تسليط الضوء على أهم نظم إدارةِ المخاطر المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري استنادا إلى الاهتمام المتزايد لبنك الجزائر في تحسين إطار الرقابة والمحافظة على صلابة النظام المصرفي في ظل حالة عدم اليقين النسبي في الاقتصاد الجزائري. ولمعالجة الإشكالية السابقة، هذه الورقة تعتمد على المنهج الوصفي و أسلوب دراسة الحالة للإحاطة بالواقع العام للنظام المصرفي الجزائري.

1. مشهد على النظام المصرفي الجزائري 2010-2017:

يصف هذا العنصر أهم مؤشرات الأداء في النظام المصرفي خلال (2010-2017)، ويشار إلى أن النظام المصرفي يتأثر بشكل مباشر بالقطاع الحقيقي المستند أساسا إلى قطاع هيدرو-كاربير.

1.1. مستوى العمق المالي، الوساطة والانتشار:

رغم الاختلالات المتواصلة في تركيبة الاقتصاد الجزائري وخاصةً الوضعية الخارجية التي انعكست فـــي نضوب الموارد المعبّئة لدى الجهاز المصرفي منذ عام 2009، إلّا أنّه قد حافظت الوساطة التّطور بشكلٍ إيجابي خلال هذه الفترة العصيبة، حيث لم تتأثّر كثيراً بانكماش الاقتصاد [1]. هذا ويتّضح جلياً أثر السّيولة العامة في الاقتصاد والتّي تتجاوز 70% خلال فترة 2010-2017.

الشكل رقم (01): مستوى الوساطـة المالية والانتشار في النّظام المصرفي الجزائري

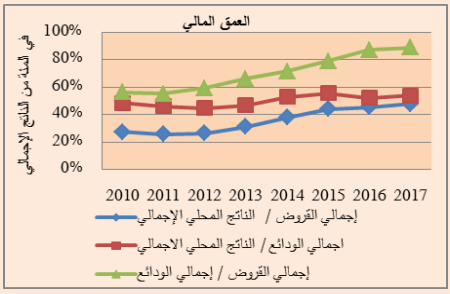

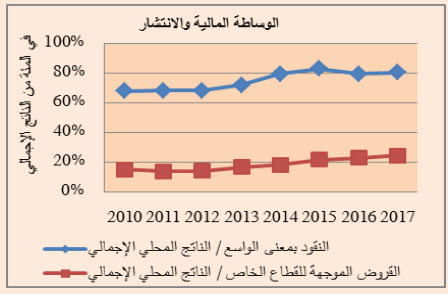

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2016.
- la Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 2000-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

من جهةٍ أخرى لتزال مؤشّرات عمق النّظام المالي تبيّن ضعف المصارف في الدّخل الوطني حيث لا تمثّل القروض إلّا 30% نظراً لطبيعتها العمومية أو استثمارات البنية التّحتية إذا مـا أردنا التّفصيل فـي طبيعة الاستثمـارات المموّلة، فيما عدا ذلك يسهـم تعبئة الودائع نحو 40% من مستوى Pib، يزيد أو ينقص قليلاً ورغم أنّه وخلال الفترة المدروسة يعدّ مقبولًا نسبياً إلاّ أنّ الأمر يتطلّب تحليل الدّخل الوطني من خلال (مدخل القيمة المضافة) حتّى يتسنى أن يُعطي صورةً أكثر وضوحاً لأهمية مؤشّرات العمق المالي في الدّخل الوطني.

2.1. مستوى الرّبحية في المصارف:

يعدّ النّظام المصرفي الجزائري ذو ربحيةٍ عاليةٍ نوعاً ما نظراً لكونه ليزال نظام تقليدي بسيط وغير معقّد، يقتصر على تعبئة الودائع ومنح الائتمان، مع بعض الخدمات الحديثة البسيطة تماماً كما يتّضح من خلال مؤشّرات الوساطة المالية والعمق المالي، فمن حيث أنّ بيانات مردودية الأموال الخاصة "ROE" تشير إلى مستوى قدر بـ 26.70% في سنة 2010 تراجع تدريجياً ليصل أدنى مداه سنة 2013 بنسبة 19%، ليستقر في حدود 21% سنة 2015 نتيجةً لنمو مستوى الأموال الخاصة بشكلٍ أعلى بكثيرٍ من مستوى نمو النتائج المحقّقة فـي الجهاز المصرفي، هذا بالنّسبة للمصارف العمومية أمّا المصارف الخاصة فيرجع إلى تراجع مستوى الأداء المحقق إلّا أنّه يبقى معتبراً، بينما مردودية الأصول "ROA" بمتوسط نسبة 02% وهو مؤشّر مقبول نسبياً يترجم جودة الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح على المدى القصير.

الشكل رقم (02): مستوى الرّبحية في النّظام المصرفي الجزائري

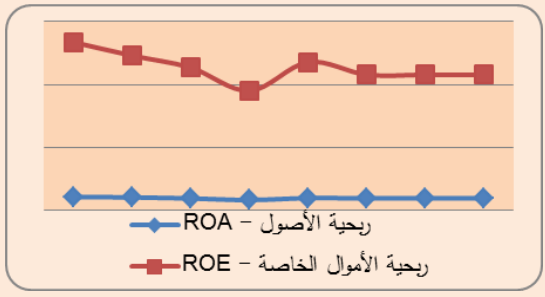

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2016.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

3.1. مستوى رأس المال فـي النّظـام المصرفي الجزائري 2010–2017:

يتمتع النّظام المصرفي الجزائري بمستوياتٍ عاليةٍ من الرّسملة والملاءة المالية (كفاية رأس المال)، ويعدّ ذو مستويات عالية إذا ما قورن بما تقضي به لجنة بال للإشراف المصرفي التي تفرض مستوى 10.5% حالياً[2]، ويشار إلى أنّ المعيار هو مؤشّر "COOKE" كون النّظام المصرفي الجزائري غير

حسّاس إلى مخاطر السّوق ولا يتضمّن تعريفاً لمخاطر التّشغيل حتّى وقتٍ قريب. لذلك، لتزال المصارف غير معتمدةٍ علـى مؤشّر "Mc Donaugh"، هذا ويتعيّن على المصارف خاصةً تلك التي تعدّ ذات أهمّيةٍ نظاميةٍ أن تغطّي الشّريحة الأولى ما يربو عن 09.5% من إجمالي أصولها المرجّحة هذا الإجراء من شأنه تخفيض مخاطر العدوى الكبير داخل النّظام المصرفي.

4.1. مستوى الملاءة والسّيولة في النّظـام المصرفي الجزائري:

إنّ رصد مستوى السّيولة حسب ما تقضي به مؤسسات الإشراف المالي العالمي على رأسها لجنة بال الاستشارية وصندوق النقد الدّولي كان لمعرفة مدى تعرض النّظام المصرفي للمخاطر، ونشير في هذا الصّدد أن تلك المخاطر تنطوي في مخطرين أساسيين، فالأول يعنى بالسّيولة المفرطة (مخطر تجميد) كحال النّظام المصرفي الجزائري وما لها من أثر على تنامي حجم التّكاليف وتراجع الأرباح بينما الآخر يمثل شح السّيولة وندرتها (عسر مالي)، وما يشكّله من تأثيراتٍ. وكما ذكرنا آنفا تحدّد التّعليمة (11-04) الشروط المنصوص عليها للالتزام بمستويات السّيولة وإدارتها، كمـــا توضح التعليمات رقم (03-2011) شروط تطبيق نسبة السّيولة.

الشكل رقم (03): مستوى الملاءة المصرفية

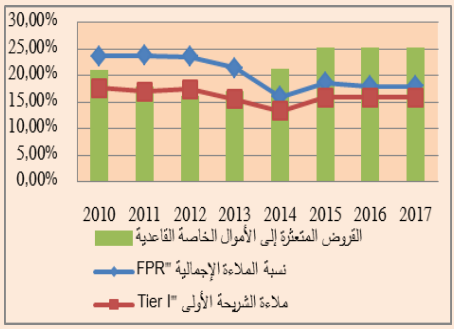

الشكل رقم (04): مستوى السيولة المصرفية

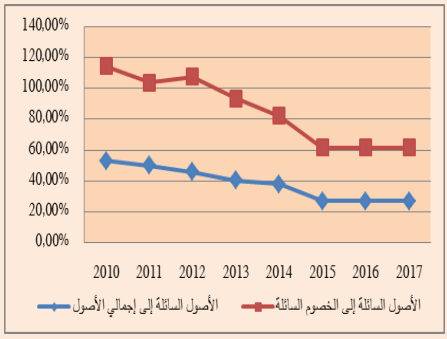

المصدر: من إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

وكما يعكس الشكل رقم (03) مستوى القروض المتعثرة والملاءة المالية، فيتضح أن هذه الأخيرة عالية وهي تتجاوز بكثير النسبة المنصوص عليها في نظام إدارة المخاطر المعمول به أو تلك التي تنص عليها لجنة "Bâle"، حيث تتجاوز الملاءة الإجمالية 20% خلال الفترة 2010-2013، ورغم أنها تراجعت بشكل ملحوظ عقب التباطؤ الاقتصادي في الفترة 2014-2017 إلا أنها لتزال

عالية وتوفر هامش أمان معتبر. فيما عدا ذلك، تبقى مستويات القروض المتعثرة كما يعكسه الشكل عالية وتشكل تكاليف إضافية على البنوك خاصة العمومية والتي تشكل النسبة العالية منها، ولعل آلية ومعايير منح الائتمان المعتمدة (غير المعتمدة) بمعنى أدق تعكس جزء معتبر من ارتفاع تلك المستويات جنبا إلى أسباب عديدة أخرى ترجع إلى البيئة الاستثمارية العامة في البلاد.

فخلال الفترة 2010-2013 تجاوزت القروض المتعثرة محسوبة إلى الأموال الخاصة القاعدية مستوى 18% ورغم الديناميكية في النظام المصرفي خلال هذه الفترة انعكاسا للوضع الاقتصادي الملائم آنذاك إلا أنها تشكل تهديدا حقيقيا للمصارف حتى العمومية منها، حيث أنه وبعد الصدمة النفطية القوية صيف 2014 ارتفعت مستويات القروض المتعثرة لتبلغ مستوى 25% من إجمالي الأموال الخاصة وهي أعلى من مستوى الملاءة المتوافر لدى المصارف، مما يستلزم على البنوك إجراءات احترازية حقيقية لتلافي سيناريوهات أزمة والوضع الاقتصادي حاليا ملائم لذلك.

في خصوص السّيولة يكشف الشكل رقم (04) عن مستوياتٍ عاليةٍ لدى القطاع المصرفي ويعتبر هذا المستوى حسب النّظريات الكلّية التي يضبطها صندوق النّقد الدّولي والجزئية التي تحكمها قواعد لجنة بال الاستشارية ضمن المخاطر التي تهدّد سلامة القطاع المصرفي والمالي على حدّ سواء. يعتقد أن مستوى السّيولة الهيكلي يعدّ "الخطر الكامن" في النّظام المصرفي الجزائري بحيث أصبح جزءاً لا يتجزأ منه بل وأصبح خطراً هيكلياً خاصةً خلال الفترة التي تعرف رواج في الاقتصاد كما تبيّن الفترة 2010-2013، والمشكلة أنّ تلك السّيولة العالية من الصّعوبة إدارتها وفق المبادئ التّقليدية المتوفرة لإدارة المخاطر ما لم تعزّز بأساليب أكثر نجاعة نظراً لكونها تتأثر بمتغيراتٍ خارجية.

2. الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدّول استوحت معايير إدارة المخاطر من المعايير الدّولية كمقررات لجنة "Bâle" الاستشارية، وقد ظهرت في السّنوات الأخيرة بعض الدّلالات تشير سعي الجزائر إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسّسية في المؤسّسات المصرفية، وفي هذا الخصوص قام بنك الجزائر باتّخاذ عدّة إجراءات وتدابير في سبيل التّقيد بتلك المعايير أو محاكاتها منذ الإصلاح المصرفي الأول (90-10) والذي انبثقت منه القواعد الاحترازية العامة وكان أهم ميثاق هو ما تضمنته التعليمة (94-74) التّي حدّدت نسب الملاءة والنّسب الاحترازية، يصف هذا العنصر أهم أدوات التقليدية ونظم إدارة المخاطر المصرفية المعتمدة في الجزائر.

1.2. تبني النّظام المصرفي الجزائري لتوصيات "Bale I":

حاول بنك الجزائر والجهات التي تعنى بالرّقابة والإشراف المصرفي تبني التوصيات العملية للجنة بال الاستشارية للتوصيات الصادرة في 1988، وبما أن تلك الحقبة اتسمت بالانطلاق الحقيقي لمنهج الاقتصادي الجديد الذي يدعى "اقتصاد السّوق"، وكذا حالة الهبوط الاقتصادي الشديد الذي ميز تلك الفترة، كان لزاماً على بنك الجزائر أن يساير تلك الظروف من خلال إلزام النّظام المصرفي التقيد بتلك التوصيات لكن بشكلٍ تدريجي وفق الأطر التالية:

أ. **النّظام 90-01 يتعلّق بالحدّ الأدنى لملاءة رأس مال المصارف والمؤسّسات المالية العاملة في الجزائر:** نصّت المادة الرّابعة من هذا الأمر بإلزامية التّقيد بنسبة ملاءة لا تقلّ عن 08% هذه النسبة تُلزم حتّى المصارف الجزائرية العاملة في الخارج، هذا النّظام عدّل بنظام (95-04) من حيث مكوّنات الملاءة حيث قسم الأموال الخاصة إلى صنفين (قاعدية وأخرى مكمّلة) [3].

ب. **النّظام رقم (91-09) يحدّد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسّسات المالية:** جاء هذا النّظام بالقواعد التي يجب على المصارف والمؤسّسات المالية أن تعتمدها في مجال تقسيم المخاطر وتغطيتها وتصنيف الدّيون وتكوين الاحتياطات، وأعدّ هذا النّظام كذلك لبداية ترجيح المخاطر التي دعت إليه لجنة بال الأولى كما أورد عناصر المكونة لنسبة الملاءة التي دعت إليها ذات اللّجنة[4].

ج. **التعليمة رقم (94-74) يتضمّن قواعد الحذر المطبقة في المصارف والمؤسّسات المالية العاملة في الجزائر:** وضّحت هذه التعليمة قواعد الحذر ونسب الملاءة المطبقة على المصارف بهدف الإدارة الحصيفة للمصارف والمؤسّسات المالية هذه التّعليمة مكمّلة للنّظام (91-09)، حيث أدرجت معدّلات الملاءة الواجب التّقيد بها في المصارف والمؤسّسات المالية والفترة الزّمنية الواجب التّقيد بها[5].

د. **النّظام رقم (95-04) يحدّد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسّسات المالية:** جاء هذا النّظام معدّلا ومتمماً للنظام (91-09) وقد قامت بتعديل مكوّنات الأموال الخاصة وكذا مستوى المخاطر التّي يتعرّض لها البنك خلال تعاملاته اليومية.

2.2. النّظام المتعلق برأس المال المصرفي:

قاعدة تحديد حدٍّ أدنى لرأس مال المصارف تعد أوّلى القواعد المطبقة في الجزائر، ومن خلال هذه القاعدة تلزم المصارف والمؤسّسات المالية وفق النّظام رقم 90-01 بالتّقيد بمبلغٍ أدنى للدّخول إلى العمل في السّوق المصرفية[6].

3.2. النّظام المتعلق بنظام ضمان الودائع "S.G.D.B":

تناول النّظام المصرفي الجزائري قضية التأمين على الودائع منذ صدور القانون الأساسي الأول للمصارف قانون النّقد والقرض "90-10" كنتيجة حتمية للانفتاح المصرفي، بحيث دعا إلى إلزامية المصارف بأن تكتتب في رأس مال صندوق ضمان الودائع وبالعملة الوطنية وهي شركة ذات أسهم[7]، ويعود أمر إدارة هذا الصندوق كما هو موضّح في الباب الرّابع من قانون النّقد والقرض إلى بنك الجزائر دون سواه، وعلاوة على ذلك ينبغي على المصارف العاملة في الجزائر الاكتتاب في رأس مال هذا الصّندوق ودفع أقساطَ سنويةٍ على حجم ودائعها، بما لا يفوق عن 02% منها.

نظام التّأمين على الودائع في الجزائر، هو نظام مخاطر من الشّكل العلاجي في تسيير المخاطر المصرفية يستند على الأحكام الواردة في النّظام رقم 97-04. ويحدد الحد الأقصى للتّعويض الممنوح لكل مودع بمبلغ ستة مائة ألف دينار جزائري يطبق على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس المصرف حتّى وإن تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع، وهذه إحدى النّقاط التي يعاب عليها هذا النّظام وقد لاقت جدلاً كبيراً.

3. الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في الجزائر:

ظهرت في السّنوات الأخيرة بعض الدّلالات تشير سعي بنك الجزائر إلى تحسين إطار الحوكمة المصرفية كما أشرنا سابقا، وفي هذا الخصوص تم اتّخاذ عدّة إجراءات أهمها الإطار المحدد للملاءة والّنسب الاحترازية المطبقة بالمصارف التي وردت في التّعليمة (14-01) والتّعليمة (14-02)، وفي ما يلي بيان ذلك:

1.3. مقررات لجنة بال ثلاثة "Bâle III":

حاول بنك الجزائر محاكاة إطار لجنة بال الثالثة عن طريق إدراج عدة تعديلات على نظم إدارة المخاطر السابق الذي يستند إلى إطار لجنة بال الأولى، وذلك كما حددته النظم التالية:

1.1.3. النظام الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسّسات المالية " النّظام رقم 14-01":

بعدما أصدرت لجنة بال الاستشارية ورقتها في 2010، حاول بنك الجزائر محاكات تلك المقررات وفق الأحكام التي جاء بها الأمر "10-04" المتعلق بالنقد والقرض. لذلك، تضمنت قواعد الحذر نظاماً خاصًا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواءً بالنسبة لعناصر أصول الميزانية أو خارج الميزانية، حيث تمَّ إدراج معاملات ترجيح مستوى المخاطر ما بين 00% إلى 100% تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وفقاً لنوعية العميل وطبيعة العملية[8].

2.1.3. النظام المتعلق بتسيير خطر السيولة المصرفية " النّظام رقم 11-03 & 11-04":

أشار إلى ضرورة أن تحوز المصارف على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض والاقتراض ما بين المصارف سيما تلك التي تتم في السّوق النّقدية[9]، وقد حدّد هذا الأمر أقسام السّيولة في المصارف إلى معامل سيولة قصير الأجل وآخر طويل الأجل[10] والإطار الذي تلتزم المصارف والمؤسّسات المالية بوضعه قصد قياس والحدّ من مخاطرها.

2.3. نظام التنقيط المصرفي الجزائري "SNB":

بادر بنك الجزائر لتعزيزِ الإطار المعمول بهِ في مجال الرّقابة والإشراف المصرفي في ظرف يتميّز بتدعيم معايير الرّقابة الاحترازية، وفي هذا الصدد طور نظام التّنقيط المصرفي "SNB" أحد أهم الآليات الحديثة لإدارة مخاطر النّظام المصرفي في الجزائر.

1.2.3. تعريف نظام التّنقيط المصرفي الجزائري "SNB":

تم إعداد هذا النّظام بمعية كلٍ من خبراء البنك الدّولي ومندوبي الخزانة العمومية الأمريكية فهذا النظام يحاكي تماما نظام الإشراف المصرفي الأمريكي حيث يسمحُ بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، ومن هذا المنطلق يستند هذا النّظام المسمّى"SNB" في تحليله على تطبيق آلي يستند إلى نظام إسقاط مالي من نظام المعلومات المصرفي مع سيناريوهات صدمات تعدّ وفقاً لمقومات النّظام المالي الجزائري، تكون هذه السّيناريوهات معقولةً وممكنة الحدوث أي لا يمكن أن تكون عشوائيةً، جرى العمل عليهِ منذ 2013 وقد تمّ تجريبه على بنك عمومي هو القرض الشعبي الجزائري يرمز له اختصاراً "Cpa" وبنك خاص سوسيتي جنرال "Société-Générale"، وكانت نتائج التّحليل ايجابية لكلا البنكين مع تسجيل بعض القصور في عنصر السّيولة [11].

شكل رقم (05): مكونات نظام "SNB"

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

2.2.3. مكوّنات نظام التّنقيط "SNB":

يقوم هذا النّظام على تقييم مؤشّرات ملاءة المصارف والمؤسسات المالية، ويسمحُ برد فعلٍ سريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة المخاطر [12]، إضافةً إلى تخفيض تكلفة الإشراف، والأهمّ من هذا هـو استهداف المؤسسات المالية التي تعاني من صعوبات ومشاكل قد تعصف بالمؤسسة [*]:

3.3. اختبار الإجهاد والضغط المالي "Test De Stress":

في الجزائر أجريت سلسلة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية النظام المصرفي وهذا بالقيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروض المصارف والمؤسسات المالية في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة، واشتملت العملية على تحليل "Top– Down" من 20 مصرفا واختبار "Bottom–up" التي تناولت ستة مصارف العمومية، السيناريوهات أعدت على افتراض وجود أزمة هيدرو–كاربير عالمية[13]. واقتصر التّحليل بسبب عدم وجود البيانات التّاريخية والجزئية الكافية وغياب المعلومات الكافية عن تاريخ ودرجة استحقاق مجمل الأصول في النّظام المصرفي، بالإضافة إلى التحفظ وعدم التنسيق الجيد فيما يخص درجة القروض المتعثرة تضارب في المعلومات حولها، هذه الأخيرة التي لا تعالج ولا توثق بالأوجه الصحيحة في النّظام المصرفي الجزائري نهيك عن التّحفظ اتجاهها حتى مع سلطات النّقد الدولي. هذا سبب نوعا من المحدودية في تحديد العلاقة بين سيناريو الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية التي تكتنف النّشاط المالي والمصرفي في الجزائر، بالإضافة إلى القروض المتعثرة ومؤشّرات السلامة المالية عنها.

1.3.3. فرضيات سيناريوهات الإجهاد المالي الكلي "Top –Down":

يعتمد اختبار الإجهاد المالي في الجزائر على فرضيات تسمح باستباق أو قياس المخطر النّظامي ومباشرة عمل مقاربة لقياسه والذي يأخذ في الحسبان احتمال عدم كفاية أصول المصارف وكذلك المخاطر من السّوق النّقدية آخذاً بعين الاعتبار المميزات الخاصة للنّظام المصرفي الجزائري، وتستند اختبارات الإجهاد التي أعدها صندوق النّقد الدّولي على سيناريوهاتٍ مفادها[14]:

- سلامة النظام المالي والنظم الاحترازية المطبقة سليمة ومضمونة الفعالية؛
- نقص رأس المال المصارف ولجوؤها إلى التمويل؛
- ارتفاع مخاطر الائتمان وحجم القروض غير العاملة في الجهاز المصرفي بواقع 10%، وأن المجالات التي يتركز فيها الائتمان هي (قطاع التجارة، قطاع الصناعة، قطاع البناء)؛
- انخفاض الدّينار مقابل سلة العملات بنسبة 10% تزامنا مع ارتفاع أسعار الفائدة بـ 200%؛
- انخفاض أسعار هيدرو-كاربير إلى 25 دولارا للبرميل الواحد بما فيها الغاز بواقع 10%؛

إن هذه سيناريوهات معدة وفق مصفوفة معقدة جداً نظراً لتداخل المتغيرات الكلّية فيما بينها، لذلك فإن الغرض من اختبارات الأوضاع الضاغطة ليس التجربة والاحتمال فقط وإنما الاستعداد لمثل ذلك الظرف في حالة تحققه، أو ما يمكن الاختصار له بالعبارة "ماذا لـــو"، وهل استطاعت الجهات الوصية أن تتلافى تلك الصدمة وإلى أي مدى؟؟؟.

2.3.3. فرضيات سيناريوهات الإجهاد الجزئي "Bottom–up":

سبق وأن أشرنا إلى سيناريوهات الضغط التي من المفروض أن تجريها المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، لذلك تمت أعمال لتقييم الاحتمالات الهامشية لعدم تسديد القروض بمحاكاة سيناريوهات تدهور بعض أنواع المحفظات مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر النّظامي باعتباره خطر الخسارة للمودعين لذلك تجرى وبشكلٍ دوري سيناريوهات حتى تتأكد من أن تعرضها للمخاطر يتلاءم مع تقبلها للخطر الذي حدّدته، تستند هذه الاختبارات على السّيناريوهات التّالية:

- أزمة تؤدي إلى تدهور مباغت لشروط تمويلها؛
- أزمة سيولة مصرفية وأزمة ملاءة مالية ومن ثم مزيج ما بين الاثنين؛

3.3.3. نتائج اختبارات الإجهـــاد المالـــي المستخلصة:

بعد أن تم إجراء اختبارات الضّغط أشار إلى وجود درجة من التّركيز المصرفي الكبير في القروض، وأنّ هذه الأخيرة من شأنها أن تتسبب مستقبلاً في حالةٍ من عدم الاستقرار المالي والمصرفي وأن المصارف العمومية هي الأكثر عرضة للخطر، الجدول أدناه يصف مصفوفة اختبارات الإجهاد المالي المعدة من قبل سلطات الإشراف المالي:

جدول رقم (01): سيناريوهات اختبارات الضغط والإجهاد في النظام المصرفي الجزائري

	احتياجات إعادة الرسملة[1]		نوع البنك		عدد البنوك / ROE	
	PIB.H. crbr%	مليار دج	المجموع	العمومية	الخاصة	0–8%	<0
أ. المرجعية – قبل الصدمة	....	...	19.5	31.9	17.2	1	0
ب. اختبارات الضغط – عامل واحد[2] مخاطر الائتمان:							
- مجموع القروض عاملة.	0.5	55	14.5	27.6	11.9	3	0
- القروض المتعثرة القطاعات الرئيسية الثلاثة[3] .	0.2	23	17.4	28.9	15.2	2	0
- القروض العاملة للقطاع العمومي.	0.1	14	16.8	31.2	13.9	2	0
- القروض العاملة للقطاع الخاص.	0.1	16	17.3	27.8	15.4	2	0
مخاطر التركيز:							
- فشل أكبر مقترض.	8.7	936	-8.5	24.8	-16.9	1	4
- فشل أكبر ثلاثة مقترضين.	11.8	1266	24.2-	16.5	-34.9	2	6
مخاطر الصرف:							
- انخفاض قيمة الدينار بـ 40٪ مقابل جميع العملات.	0	1.4	19.7	32.0	17.4	1	0
- انخفاض قيمة الدينار بـ 40٪ مقابل جميع العملات.	0	0.1	19.3	31.7	16.9	1	0
مخاطر سعر الفائدة:							
- حركة موازية لصعود منحنى 200 نقطة عن سنة الأساس.	0	0	.....	.....	18.2	0	0
- حركة موازية لصعود منحنى 400 نقطة عن سنة الأساس.	0	0	.....	.....	19.2	0	0
ج. اختبارات الضغط – عوامل متعددة.							
- السيناريو 01.[4]	1.3	137	11.8	27.6	8.7	0	3
- السيناريو 02.[5]	0.2	18	17.1	31.7	14.2	3	0

1) تحتاج إعادة الرسملة لاستعادة نسبة رأس المال إلى 8٪.

2) ويفترض السيناريو مخاطر الائتمان بزيادة قدرها 10 نقطة مئوية من نسبة القروض غير العاملة منها.

3) المناطق التجارية الرئيسية الثلاثة هي التصنيع والبناء والتجارة.

4) يشمل بزيادة 10 نقطة مئوية في نسب القروض المتعثرة، وانخفاض قيمة 10٪ من سعر صرف الدينار مقابل جميع العملات وارتفاع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس.

5) يتضمن أزمة النفط مع انخفاض أسعار النفط 25 دولارا، وتدهور 10٪ من القروض النفط والغاز، وانخفاض قيمة الدينار بنسبة 10٪ مقابل اليورو وارتفاع في أسعار الفائدة (200 نقطة الأساسية).

Source : FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

في خضم مجريات اختبارات الاجهاد المالي أكد بنك الجزائر درجة تعرض عالية للمصارف العمومية إزاء تركز التّعامل مع القطاعات الاقتصادية الكبرى (الصناعة، التجارة، البناء) مما يزيد من احتمالية تعرضها للصّدمات، كما أنه في السيناريو مخاطر الائتمان الذي يقضي بارتفاع بنسبة 10% في مستوى القروض غير العاملة – على أساس بزيادة قدرها فإن نسبة رأس المال من ثلاثة مصارف عمومية قيد الاختبار والتي تمثل 27% من إجمالي النّظام المصرفي تبين تراجع مستوى كفاية رأس المال إلى دون 08%، لكن وباعتبارها مِلكا للدولة تبقى إمكانية تحسينها قائمة من خلال إعادة رسملتها.

وفيما يخص السّيولة فقد تم إجراء اختبار الإجهاد لتقييم قدرة مواجهة السّحوبات اليومية بمعامل 05% وكدا 10% يوميا طوال فترة خمسة (05) أيام وتبيّن أنّ معظم المصارف تمتلك سيولةٍ كافيةٍ لتحمل الصدمات الكبيرة وأنّ صدمات أسعار الفائدة والصّرف محدودة، وفيما يتعلق بالسيولة فقد اتضح أنها عالية في النّظام المصرفي الجزائري التي تعدت مستوى 108% (مجموع الأصول السّائلة) سنة 2012، وأظهرت أن المصارف قد تواجه على المدى الطويل فقط مشكل السّيولة، فيما عدا ذلك هذا المخزون يوفر لها هامش مناورة كبير في حالة السّحب المفاجئ للودائع.

خلاصة:

يعد استشراف المخاطر وإدارتها لإرساء الاستقرار المالي هدفاً مهيمناً مطلوباً وعلى نحوٍ متزايدٍ في سياق السياسات المصرفية، ويتضح ذلك من مختلف التوصيات التي تعدها المؤسسات الدولية التي تعنى بالاستقرار المالي وسلامة النظم المصرفية، تتقدمهم لجنة بال الاستشارية في طبعتها الثالثة تحت مظلة مصرف التّسويات الدّولي، وبرامج البنك وصندوق النّقد الدوليين الرّامية لتحقيق الاستقرار المالي التي تستند على نظم الإنذار والتنبؤ بالمخاطر المالية. وفي هذا الصّدد الجزائر كالعديد من الدّول في العالم على ولرفع وتعزيز شروط ممارسة النَّشاط المصرفي استوحت من هذه المعايير نظام للرّقابة والإشراف على المصارف مجموعة من قواعد للحذر تحاكي النّظم الرّائدة عالمياً في مجال السّلامة المصرفية كجزءٍ من المضي قُدماً نحو الإشراف على أساس المخاطر استنادا للتطبيق العملي للأمر رقم 10-04 المتعلق بالنّقد والقرض، ونظم السّلامة المصرفية التي جاءت بهـا التعليمة 14-01، تهدف إلى مواجهة المخاطر المصرفية والعمل على سلامة واستقرار النّظام المصرفي لجعله مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية والتّي ستسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي وتحسين الدّقة التنبؤية للمخاطر.

وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الورقة بالقول أنه رغبة من بنك الجزائر بمواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة تعد التعليمات المنبثقة عن قانون النّقد والقرض 90-10، والنّظام المعدل والمتمم له 10-04، الذي وضع اللبنة الأساسية الآليات الحديثة المبنية على التنبؤ بالمخاطر بدءا بمتطلبات لجنة "Bãle III"، وكذا الالتزام بمبادئ النظم المبنية على قياس المخاطرة والتنبؤ بها التي يجريها صندوق النّقد الدولي والتي تتمثل أساساً في اختبارات الإجهاد المالي " Test Stress" وكذا نظام التّنقيط المصرفي "SNB" أهم أدوات إدارة المخاطر المصرفية الجديدة في النظام المصرفي، وقد تم التوصل إلى بعض النتائج يمكن تلخيصها في النّقاط التالية:

- نسبة كفاية الملاءة المالية الجزائرية والتي تبلغ 9.5% كحد أدنى عالية، وهي نفسها التي حددتها اتفاقية بال الثالثة، وقد أدرجت الجزائر بنود مقررات لجنة بال الأخيرة حول نسبة الملاءة لكي تصل إلى النسبة الدّولية 10.5% خلال السّنوات المقبلة؛
- الجزائر تحاول بصدق تبني بعض المعايير الدولية والوصول إلى منظومة مصرفية تلتزم بمقررات لجنة بال الاستشارية من خلال جملة من التشريعات، فالنّظام 11-08 و14-01 يعطيان صورةً واضحةً على ذلك، إلّا أن التشريع فقط غير كاف؛
- أُدخلت مقاييس حديثة على نشاط الإشراف المصرفي في إطار ما يعرف بنظام التّقييم المصرفي المطور "SNB"، يغطّي هذا المقياس القواعد الاحترازية الحديثة في إدارة المخاطر المالية يتّسم بقدرته التّحليلية والتنبّؤية للأزمات كنظام أمانٍ وحماية، وهو بمثابة جهاز للإنذار المبكر"EWS" يدعّم آليات تسيير المخاطر وجهاز فعّال لانضباط السّوق وإرساء الاستقرار المصرفي؛

إن هذه الأدوات تدخل في صميم إرساء الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر والتي تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية، وبالرغم من أنها ليست بالتطبيق الحرفي وليست بالمستوى العال إلى أنها تحاول أن تساير النظم الدولية الرائدة، وما نشير إليه هو أن النّظام المصرفي الجزائري هو نظام بسيط غير مركب وغير معقد، لذا لا نلحظ المشاكل التي تواجه النّظم المصرفية على الأقل القابلة للمقارنة مع نظامنا المصرفي، ما يؤكده عدم تأثره مطلقاً بالأزمة المالية الأخيرة 2007-2008. وبالنسبة للفرضية المعتمدة فقد تبين أنه جنبا إلى متطلبات لجنة "Bãle III"، يعد نظام التّقييم المصرفي المطور "SNB"، وكذا اختبارات الاجهاد المالي أهم الآليات المعتمدة في إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر.

المراجع والإحالات:

(1)- la Banque d'Algérie, Rapport 2016, P 58.

(2)- Banque des Règlements Internationaux, **BâleIII : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, P01.

(3)- نعاس صلاح الدين-بوهريره عباس، **محدّدات الملاءة المالية في المصارف وانعكاساتها على الاستقرار المالي- دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري-**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول "انعكاسات تكيف المؤسّسات المالية مع مؤشّرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر" المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس- المدية يومي: 24-25 أكتوبر 2018.

(4)- règlement n° 90-01 du 04 juillet 1990, **relatif au capital minimum des banques et établissements financiers Exercant en Algérie**, Journal officiel n° 39, Correspondant au 21 août 1991.

(5)- Instruction N°74-94 Du 29 November 1994, **Relative A La Fixation Des Règles Prudentielles De Gestion Des Banques Et Etablissements Financiers**, journal officielle n° …, Correspondent au 02 October 2011. [Sur le lien]: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm 17-07-2018 (13:06).

(6)- بوهريره عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المال- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة غرداية، 2017-2018، ص 184.

(7)- المادة 170، القانون **90-10**، المؤرخ في 14 أفريل 1990، **يتعلق بقانون النقد والقرض**، مرجع سبق ذكره.

(8)- Règlement n 14-01 du 16 février 2014, **portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers**, journal officielle n° 56, Correspondant au 25 septembre 2014.

(9)- Règlement n 11-03 du 24 mai 2011 **relatif à la surveillance des risques interbancaires**, journal officielle n° 54, Correspondant au 02 octobre 2011.

(10)- Règlement 11-04 **portant identification, mesure gestion et contrôle du risque de liquidité**, journal officielle n° 54, Correspondant au 02 octobre 2011.

(11)- بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 206.

(12)- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص 139.

(*)-لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بـ :

- Chapitre II (2011): adéquation des fonds propres ; Système de notation Bancaire Partie III : Guide général de contrôle sur place ;

(13)- Fonds monétaire international, **Evaluation DE LA Stabilité DU Système Financier**, Rapport du FMI N°- 14/161, Juin 2014, p19.

(14)- بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 217.